تجدر الاشارة الى القول الذي تردد كثيرا في مسار المفاوضات من ان المشاكل الجوهرية قد تم الاتفاق عليها ، وان الخلافات هي امور تفصيلية او شكلية واحيانا وصفت بانها مسألة صياغات كلامية فقط . والواقع ان اسرائيل ارادت ان يدخل السادات الى شبكة العلاقات المثلثة الاطراف – واشنطن – القاهرة – اسرائيل – ليس كشريك متكافىء مع اسرائيل ، وانما دونها ، فكان لها ما ارادت . واذا كانت اسرائيل قد فعلت كل ذلك بالسادات ، رغم ثقله العربي ، وموقعه الافريقي ، ناهيك عن تهافته على الارتباط بالاستراتيجية الاميركية ، وبالتالي عدائه للاتحاد السوفياتي ، واستعداده للتخلي عن تضامنه مع العرب ، فماذا سيكون نهجها ازاء الاطراف العربيةالتيلا تملك مثل هذه المقومات وليست النية لسلوك نهج السادات او القدرة على ذلك ، خاصة اذا كان الكلام عن تسوية للصراع ، تكون سلمية ، ومن خلال المفاوضات وبرعاية واشنطن .

ولا تخلو العلاقة بين اسرائيل وواشنطن من خلاف حول مردود الخدمات التي تقدمها الاولى للثانية ، من فائض القيمة الذي تجنيه الثانية من المنطقة العربية ، نتيجة لنشاط الاولى . وطبيعي ان تسعى اسرائيل الى زيادة حجم هذا المردود ، وان تثور خلافات حول الموضوع ، كما يحدث بين بؤر اقتصادية في النظام الرأسمالي الواحد . فزيادة الدعم الاميركي لاسرائيل او تقليصه في الميزانية الاميركية ، لا يختلف كثيرا عن معالجة الموضوع نفسه ازاء الشركات الاميركية الكبرى ، والمتعاقدة مع الحكومة الفدرالية لانتاج اسلحة متطورةوكما تتنافس هذه الشركات بينها على قضم اكبر شريحة ممكنة من الميزانية المخصصة لها ، هكذا تصارع اسرائيل ، ومن خلال اجهزة المؤسسة ذاتها ، على نهش الجزء الاكبر مما تسميه الادارة الاميركية « المساعدات الخارجية » والاكيد انها تصيب نجاحا كبيرا في هذا المضمار ، كما يتضح من نصيبها الوافر في تلك « المساعدات » اذ يصل احيانا الى النصف واكثر ، خاصة في السنوات الاخيرة .

وللكيان موقف خاص من الشعب الفلسطيني ومن حركته الوطنية ، بغض النظر عن التوجهات السياسية للطرفين ، اوللتيارات الرئيسية فيهما . وهذا الموقف الاسرائيلي لا يتطابق بالضرورة وبشكل مطلق على الاقل نظريا ، مع موقف البلد الام . فواشنطن لا ترى بنفس الخطورة قيام كيان سياسي للفلسطينيين كما تراه اسرائيل خاصة اذا كان ذلك الكيان الفلسطيني من طبيعة معينة . وواشنطن لا تثمن مسألة الاستيطان الصهيوني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بنفس الحيوية التي يثمنها الكيان لامنه وبقائه . وكذلك فهناك خلاف اليوم بين واشنطن واسرائيل حول طبيعة « الادارة المدنية الذاتية » التي طرحت في « كامب ديفيد »،والظاهر ان هناك خلافا ايضا حول مسألة مستقبل القدس . وكذلك بالنسبة الى التسوية مع الاردن ، وربما الى الوضع في لبنان ، والاهم بالفعل هو الموقف من الشعب الفلسطيني،ولكن اسرائيل ، ومن خلال مفاوضات التسوية ، وعلى خلفية التطورات السياسية في المنطقة ، وبالتالي التوجهات الاميركية المستجدة فيها ، قد دفعت الاطراف المفاوضة ، مصر وواشنطن خاصة بعد توقيع المعاهدة وفي اعقاب انهيار حكم الشاه في ايران ، واختلال ميزان القوى في المنطقة ، الى مأزق الخيار بين مصالح تلك الاطراف في اسرائيل قوية ، قادرة على تنفيذ المهام المطلوبة منها في اطار الاستراتيجية الجديدة لواشنطن في المنطقة ، وبين مبدأ « احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » كما كانت مطروحة في بداية « مفاوضات التسوية » .